



جامعة تكريت / كلية التربية للبنات

قسم الجغرافية / المرحلة الثانية

المادة: جغرافية الريف

أستاذ المادة:م .م اسراء مازن حميد

esraa.hamid326@tu.edu.iq|الأيميل

أسس التمييز بين المدينة والقرية

- الفرق بين المدينة والقرية في أصول التاريخ ليس مسالة مساحة أو عدد السكان بقدر ما هو مسالة وظائف وسلطة إدارية ومظاهر حضرية .ويرى ابن خلدون أن الصناعة بمهنها المختلفة هي رمز للحضارة ،ولا توجد إلا في أهل الحضر ولا تكتمل إلا بكمال العمران الحضري وكثرته ،لأنها مركّبة وعلمية تصرف فيها الأفكار والأنظار . بينما الفلاحة أو الزراعة في نظره من معاش المستضعفين وأهل العافية من البدو.

و لاختلاف المعايير التي تتبعها الدول للتفريق بين المدينة والقرية ،سوف ندرج بعض الأسس المتبعة في كل منطقة من مناطق العالم للتفريق بينهما ،وهذه الأسس هي:

١- حجم السكان

تتفق آراء الباحثين على أن هناك حدا أدنى للحجم السكاني الذي تعرف المدينة على أساسه ،وان كانت الآراء قد اختلفت في ماهية هذا الحجم السكاني ،وعلى سبيل المثال يعد المركز العمراني في الولايات المتحدة مركزا حضريا (مدينة) أذا كان عدد سكانه ٢٥٠٠ نسمة فأكثر بينما يرتفع هذا الرقم إلى ٣٠٠٠٠ نسمة في اليابان مثلا ، انظر جدول (١).

جدول (۱)

حدود الحجم السكاني للمراكز الحضرية المتخذ أساسا لتعريف الحضر (بلاد مختارة)

الحد الأدنى للسكان	القطر
۲	السويد+الدنمرك
٣٠٠	أيسلندا
٥.,	جنوب إفريقيا
1	استراليا +كندا
7	تشيكو سلوفاكيا+فرنسا+الولايات المتحدة+كوبا+المكسيك
٥	بلجيكا+إيران+نيجيريا
١	اسبانيا+تركيا
~	اليابان

ولحجم المدينة (عدد سكانها) علاقة بعدد سكان الدولة التي تقع فيها ومساحتها ، ويعبر عن ذلك حينئذ بالكثافة السكانية ويعد ذلك أمرا طبيعيا طالما أن سكان الدولة ينتشرون على مساحتها التي تضم المدن والقرى ،ولهذا نجد مستوطنات تضم أعدادا كبيرة من السكان تصل إلى ١٠٠٠٠ نسمة ومع ذلك تعد قرى كبيرة كما هو الحال في جنوب ايطاليا وجنوبي اسبانيا كمستوطنات للفلاحين ، أو قلة المساحة الصالحة للسكن في الدول كان يغلب على مساحتها المسطحات المائية أو الجبال كما هو الحال في اليابان .

٢- الأساس الإداري

تتسم المدن بشكل عام بأنها ذا صبغة إدارية وهي احد الأسس التي رفعت مستوى المستوطنة إلى مقام المدينة، متمثلة بوجود مجلس إداري أو قضائي اللذين تعينهما الحكومة المركزية كمدير الناحية كما هو الحال في العراق والقرار الإداري هنا هو الذي يتحكم باستصدار أمر جعل هذه المستوطنة مدينة أم لا ،وبالتالي تهمل الاعتبارات الأخرى كعدد السكان مثلا حينما يراد لقرية حدودية مثلا أن تصبح مدينة .

٣- المظهر الخارجي

يتمثل بمظهر المدينة الخارجي من بنيان ومنشات ومصانع ومحلات تجارية وبنوك وفنادق وشوارع معبدة وعمارة متعددة الطوابق والأدوار ومستشفيات وجامعات ،أو من مادة البناء المستخدمة والتي غالبا ما لا توجد في القرية .ومما يعاب على هذا المعيار هو انه ليس كل المدن متميزة بنمط عمرانها أو أنها تحتوي على كل هذه الأنماط كما هو حال المدن الصغيرة في العراق ومصر مثلا ،وبالمقابل ،فان القرى لم تعد هي الأخرى محتفظة ببنيانها القديم بعد التطورات الكبيرة التي شهدها العالم .فالريف الأوروبي وبعض الأرياف العربية كما في ليبيا(مع الفارق الحضاري بينها وبين الدول المتقدمة) أضحت تنافس المدينة بعمرانها بحيث لم يشعر المتنقل من المدينة إلى الريف بتغير ملموس وخاصة في دول العالم الصناعي

٤- الأساس الاجتماعي

بالرغم من أن النظم الاجتماعية الحضرية والريفية يجمعهما قاسم مشترك يتمثل بانتمائهما للنظام الإنساني (البشري) ويربطهما رابطة المواطنة لانتمائهما لوطن واحد ،إلا إن آليات الضبط الاجتماعي للنظام الحضري ينبثق من الخصائص الفريدة للإنسان الحضري من حيث انه كائن اجتماعي ذو ثقافة مميزة أكثر من الإنسان الريفي ،فهو أكثر انفتاح للتعليم والتغيير وأكثر استجابة للمتغيرات الحضارية من الإنسان الريفي ،كما انه يميل إلى تحسين نوعية حياته ،مما يجعل إنتاجه المادي أيضا يزداد بمتوالية هندسية يعبر عنها بالنمو الاقتصادي المستمر وهذه كلها إسقاطات لأفعال مرتدة ايجابية وهذا هو بيت القصيد-لان النظم الحضرية بما تتيحه من تجمعات بشرية تهيئ الفرصة لكي تعمل هذه الأفعال المرتدة الايجابية عملها في محيط اكبر .

ويسري الاختلاف بين النظم الحضرية والنظم الريفية ليشمل تنظيم الأسرة والزيادة الطبيعية والمستوى الصحي والمستوى ألمعاشي وعلاقات الجوار وبقية العادات والتقاليد والقيم من حيث شدة ترابطها أو ضعفها.

٥- الأساس التاريخي

يرتبط هذا الأساس بتاريخ المدينة ،إذ كلما كان للمدينة تاريخ طويل دفع باتجاه ترسيخ حضريتها ،لكن هذا الأساس يضعف كلما تصفحنا تاريخ مدن العالم والذي نجد فيه أن اغلبها يميل إلى الحداثة ، وبالتالي ليس بالضرورة أن يكون هذا المعيار من أهمية ،خاصة وان كثيرا من المدن التاريخية اضمحلت وزالت لتقوم على إطلالها مدن أخرى حديثة .

٦- الأساس الوظيفي

يكاد يتفق الجغرافيون على أن الأنشطة الاقتصادية قد تكون فيصلا بين المدينة والقرية ، فالحرف المتعددة غير الزراعية هي السائدة في المدينة ، في ما لا توجد ما يماثلها في القرية كالصناعة والتجارة والخدمات . كما يندر أن تمارس الزراعة في المد . ولكن إذا كان ذلك يصدق في الدول النامية والمتخلفة لتخلف مقومات الحياة وسبلها فيها ، فانه في الدول المتقدمة عكست هذا الأساس بعد أن قرّبت المسافات بين مدنها وريفها ، فانشات المصانع في الريف ومدت إليه مختلف الخدمات وفتحت فيه الأسواق التجارية ، الأمر الذي أدى إلى ضمور أساس التفريق بين مدنها وريفها .

نستنتج مما سبق ،انه لا يوجد لحد الآن تعريف متفق عليه فيما يتعلق بالمدينة كما لا توجد أسس عامة مقبولة بين جميع الأقطار للتفريق بين المدينة والقرية إن عدم الاتفاق هذا يجعل من الصعب المقارنة بين الأقطار من حيث درجة تحضرها ،وفي الوقت الحاضر أصبح التفريق بين المدينة والقرية أصعب من السابق وخاصة في المجتمعات الصناعية المتقدمة ،وذلك لوجود درجات متنوعة من الحياة الحضرية التي تربط المدينة والقرية وتدعى هذه الظاهرة بالاتصال الحضري – الريفى .